ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

تقديرات مصرية

إصدار شهري

حلول ومقاربات لقضايا "الحوار الوطني"

2022
العدد (42)
السنة الثالثة
ecss.com.eg

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

"تعاونكم أساس تقدمنا"

لا يجوز نسخ او استعمال كل او جزء من هذا الكتاب/المطبوعة/المجلة/ الإصدار، بآى شكل من الاشكال،
او بأية وسيلة من الوسائل.سواء التصوير او النقل الالكتروني او غيرها، دون إذن كتابى مسبق من الناشر.

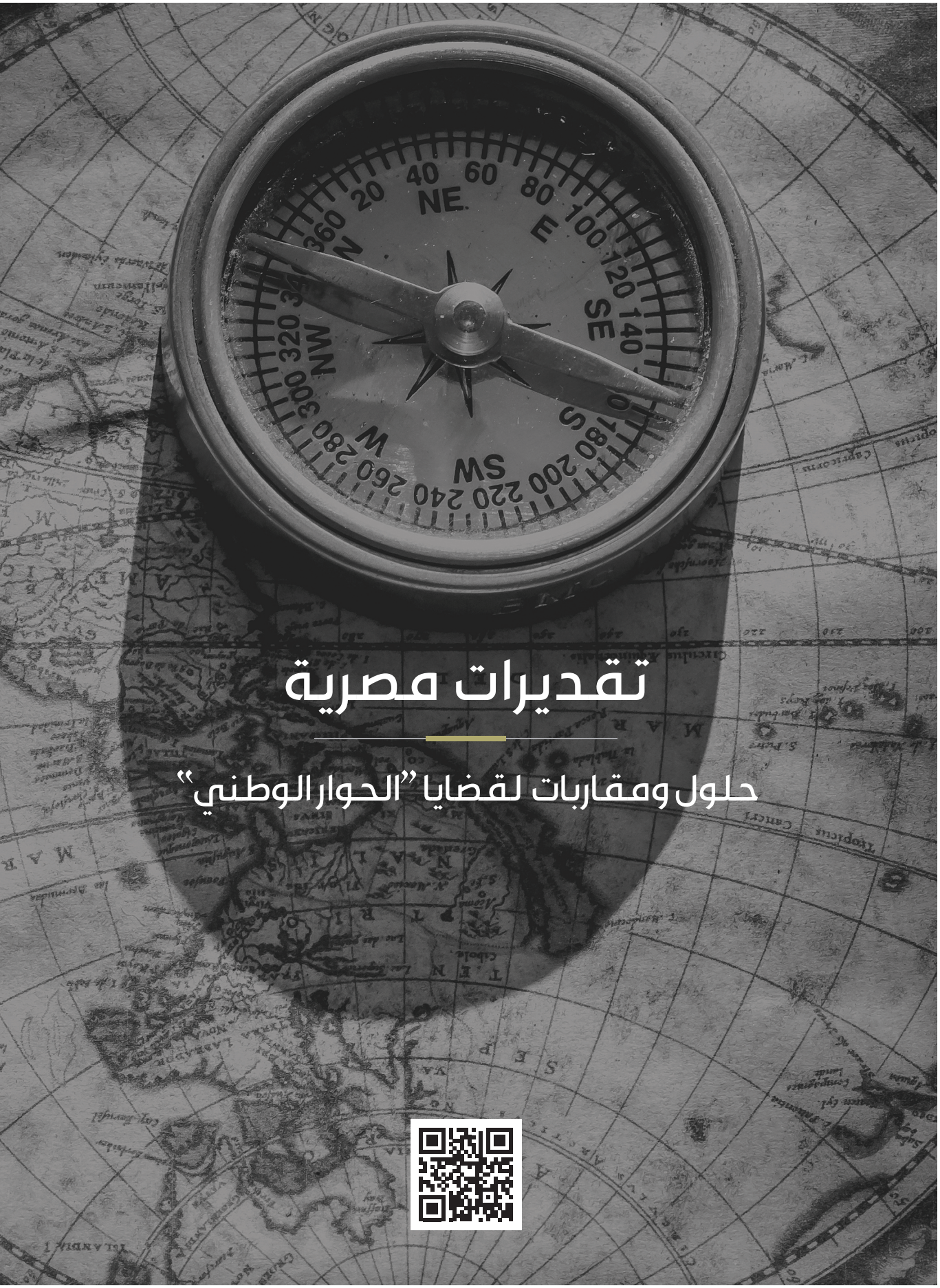

تقديرات مصرية

حلول ومقاربات لقضايا "الحوار الوطني"

المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

د. خالد عكاشة
المدير العام

د. عبد المنعم سعيد
المستشار الأكاديمي

تحرير
د. خالد حنفي علي

هيئة استشارية
د. محمد كمال
د. دلال محمود
د. جمال عبدالجواد
أ. مجدي صبحي
د. نهى بكر
د. رغدة البهي

بيانات وإحصائيات
هبة زين

إخراج فني
أحمد حسني

ecss.com.eg
/ecsstudies

العـدد
42

تقديرات مصرية

إصـــدار شـهـري

السـنة الثالثة - أغسـطس 2022

المحتويات

08 الافتتاحية: الحوار الوطني.. وتطوير الإصلاح الشامل
د. عبد المنعم سعيد

12 الإصلاح السياسي ومتطلبات الدولة المدنية
د. جمال عبد الجواد

15 سبل بناء مقاربة شاملة لحقوق الإنسان
أ. عزت إبراهيم

18 مقترحات لتقليص حواضن الإرهاب والتطرف
د. دلال محمود

21 محفزات زيادة دور القطاع الخاص في التنمية
أ. مجدي صبحي

24 فرص وتحديات اجتذاب الاستثمار الأجنبي إلى مصر
د. مدحت نافع

28 توسيع الرؤية المصرية لتمكين حقوق المرأة
أ. مي عجلان

32 نحو مقاربة جديدة للعمل الأهلي في مصر
د. أيمن عبد الوهاب

36 حدود استفادة مصر من استضافة قمة المناخ
د. عمر الحسيني

39 آليات تطوير حرية تداول المعلومات في مصر
د. رغدة البهي

43 مداخل تعزيز الأمن المجتمعي في مصر
د. عزة هاشم

46 المرأة والشباب في مصر.. مؤشرات التمثيل والتمكين
أ. هبة زين

حلول ومقاربات لقضايا "الحوار الوطني"

تقديرات مصرية
إصـــدار شهـري
السنة الثالثة - أغسطس 2022
العـدد 42

2 سبل بناء مقاربة شاملة لحقوق الإنسان

أ. عزت إبراهيم

*رئيس وحدة دراسات الإعلام
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
*متحدث رسمي باسم المجلس القومي لحقوق الإنسان

تهدف الاستراتيجيات الوطنية الداعمة للحقوق الشاملة إلى تحقيق تكامل بين كافة الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بعد أن سادت لعقود مفاهيم تفصل ما بين تلك الحقوق، ولا تعطي لمفهوم "شمولية الحقوق" اهتمامًا واجبًا لأسباب عديدة تتعلق في معظمها بالأوضاع السياسية التي تركت ظلالاً كثيفة على مناقشة الحقوق الشاملة في مناطق عديدة من العالم. ولا تزال قضية التمييز بين الحقوق السياسية والمدنية من جهة، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مثار جدال واسع على الساحة المصرية، ومن ثم يصبح السؤال هنا: كيف يمكن إنفاذ المقاربة الشاملة للحقوق؟.

أولا- صراع التمييز والتكامل الحقوقي

ساد اتجاه يُعلي من أهمية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما لو كانت تختلف عن الحقوق المدنية والسياسية اختلافًا جوهريًا، برغم أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لم يميز على أي نحو بين كل تلك الحقوق. وظهر ذلك التمييز في سياق توترات الحرب الباردة بين الشرق والغرب، إذ مالت اقتصادات السوق في الغرب إلى التأكيد بقدر أكبر على الحقوق المدنية والسياسية، بينما ركزت الاقتصادات المخططة مركزيًا في الكتلة الشرقية على أهمية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأدى ذلك إلى بروز عهدين عالميين منفصلين، أحدهما هو عهد الحقوق المدنية والسياسية، والآخر بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

بعد نهاية الحرب الباردة، انتهى هذا الفصل بين الحقوق، مما أعطى فرصة للعودة إلى البنية الأصلية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ووفقًا للمجلس الدولي لحقوق الإنسان، فإن العقود الأخيرة شهدت دمج جميع الحقوق في معاهدات حقوق الإنسان المعقودة، مثل: اتفاقية حقوق الطفل أو اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. إنّ فكرة الفصل بين الحقوق المختلفة في دول العالم النامي تنبع من سيطرة اتجاهات بعينها على النقاش العام وصناعة القرار السياسي، وفي مقدمة الأسباب التي يسوقها المدافعون عن الفصل بين الحقوق أن الحقوق السياسية والمدنية تشكل إعاقة للتنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، وأن اختيارات الشعوب تتجه إلى توفير

الاحتياجات المعيشية والاقتصادية وليس التمتع بالحقوق والحريات السياسية والديمقراطية وحرية الرأي والتعبير.

كما يدفع أنصار الفصل بين الحقوق بأن تكامل هذه الحقوق يمكن أن يزدهر في بيئات أكثر ملاءمة مثل المجتمعات الغربية التي شهدت مراحل عديدة لتطور الحقوق والحريات، حتى تصل إلى الصيغة التكاملية للحقوق، وربما لا يكون من المناسب الدفع لإنفاذها دفعة واحدة في مجتمعات أخرى خارج الدائرة الغربية بسبب اختلاف مستويات تطور الدول والمجتمعات سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا.

على الجانب الآخر، يدفع المؤيدون لتكامل الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بعدم ملاءمة تجزئة الحقوق لأسباب عديدة، من بينها أن مبدأ الفصل بين الحقوق والترويح لوجود خصوصية لمجتمعات بعينها لم يؤدِّ إلا إلى انتشار مفاهيم شمولية تقتص من حقوق الأفراد بزعم أن مصلحة المجتمع تقتضي تغليب الصالح العام، بينما في حقيقة الأمر كانت تلك الدعوات مسوغًا لمزيد من الممارسة البعيدة عن الحكم الجيد والشفافية والمحاسبة وغياب التنمية الشاملة، وهو ما أسقط حجج "نموذج الخصوصية" المشار إليه، ووضع مجتمعات عديدة تحت مجهر المراجعة محليًا ودوليًا في إطار موجة عالمية جديدة لمراجعات الحقوق والحريات الأساسية.

في هذا الإطار، جاء إعلان الأمم المتحدة بشأن الحق في التنمية، المادة (1)، ليؤكد أن الحق في التنمية هو حق من حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف، وبموجبه يحق لكل إنسان ولكل الشعوب المشاركة والإسهام في تحقيق والتمتع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، والتي يتمّ من خلالها تحقيق جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وبشكل كامل.

ثانيًا- المقاربة المصرية

على أساس ما سبق، تبدو مصر في إطار عملية إعادة بناء الدولة، وتطبيق رؤية التنمية الشاملة 2030. وقد تحرّكت في اتجاه الرؤية الشاملة للحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية، من خلال حزمة من الإعلانات والاستراتيجيات، من أهمها الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان التي أطلقها الرئيس عبدالفتاح السيسي في 2021، والتي تشتمل على رؤية شاملة للحقوق والحريات. فالدولة المصرية تدرك أن كفالة المساواة وتكافؤ الفرص للجميع في مجتمع أكثر عدالة يتطلب نقلة نوعية في كفالة الحقوق والحريات الأساسية، والتأكيد على مبادئ المواطنة وسيادة القانون، خاصة أن استراتيجية التنمية المستدامة 2030 ترتكز على أن إعمال الحقوق الأساسية هو محور عملية التنمية في البلاد.

ترى الدولة المصرية أيضًا، بحسب ما جاء في الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، أن إعمال كافة الحقوق يحتاج إلى نقلة نوعية كبيرة على المستويات التشريعية والتنفيذية والمؤسسية، مع إدراك أن حماية الحقوق هي عملية تراكمية ومستمرة، ولا تظهر نتائجها إلا بشكل متدرج، وهي عملية لا تبلغ الكمال وتظل تحدياتها قائمة.

في هذا السياق، ثمة مجموعة من المقترحات لإنفاذ المقاربة الشاملة لتكامل الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأساسية في مصر، وذلك بناء على المسارات الموضوعة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان التي يمكن الاستناد إليها في إحداث نقلة نوعية جادة في هذا المجال، ومن أبرزها ما يلي:

1. تحقيق تكامل بين المسارات الثلاثة للاستراتيجية الوطنية، وهي: مسار التطوير التشريعي، مسار التطوير المؤسسي، ومسار التثقيف وبناء القدرات، فبدون عمل تلك المسارات معًا لا يمكن الوصول إلى مقاربة متكاملة، فإدخال تشريعات جديدة تتماشى مع التحولات القائمة في مقاربة الحقوق يستلزمه تحول سريع في التنفيذ على المستوى المؤسسي، وبدوره لن تكون التشريعات الجديدة ذات قيمة مضافة ما لم تترجم إلى عمل مؤسسي يستلزمه نشر ثقافة حقوق الإنسان وتكامل الحقوق الأساسية، ورؤية إصلاح الجهاز الإداري،

وصولاً إلى معايير فائقة للحكم الرشيد، وتحقيق رضا المواطنين عن الخدمات المقدمة لهم، وأيضًا تفعيل مسار التثقيف وبناء القدرات لوصول مسار التطوير المؤسسي إلى المستهدف منه.

ويرتبط بمسار التثقيف وبناء القدرات مواجهة التحدي الخاص بالحاجة لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان، فلا يمكن نشر ثقافة حقوق الإنسان على مستوى مؤسسات الدولة والمجتمع بشكل أوسع بدون مناهج للتدريب والتثقيف تطبق المعايير العالمية في شأن الحقوق الأساسية، على أن تشمل المعالجة مواجهة شاملة للموروثات الثقافية الخاطئة التي تعرقل وصول الإصلاحات الجديدة إلى مبتغاها بشكل كامل، وتستخدمها مجموعات مصالح لعرقلة التحول نحو مجتمع أكثر عدالة وإنفاذًا للحقوق الشاملة. أيضًا، تشكل عملية رفع قدرات الكوادر الوطنية في قطاعات الدولة ركنًا مهمًا في مهمة التثقيف والتدريب باعتبار جهاز الدولة يمثل الأداة الرئيسية في إنفاذ الحقوق الأساسية للمواطنين.

2. **قيام المجتمع المدني بدور فاعل في المسارات الثلاثة السابقة باعتباره شريكًا أصيلاً للدولة في عملية التنمية الشاملة،** وهو دور لن يتحقق بدون زيادة فاعلية القنوات المؤسسية وإشراك مؤسسات التدريب المدنية في عملية تأهيل مستمرة لرفع قدرات العاملين، وإطلاق عمل تلك المؤسسات في المجتمع الأهلي بما لا يتعارض مع رؤية حماية المجتمع من الاتجاهات المتطرفة أو الترويج لقيم لا تتوافق مع القيم الاجتماعية والثقافية المتفق عليها في المجتمع المصري، على ألا تتسع المحظورات في هذا الشأن بما يحولها إلى قيد على حركة المنظمات المدنية وتطور المجتمع الحقوقي ودون تحقيق فائدة حقيقية لمبدأ نشر ثقافة حقوق الإنسان. ويستوجب نشر ثقافة حقوق الإنسان والتعريف بالحقوق الأساسية وتكاملها

بناء تراكم من الأدبيات الخاصة بالمواثيق والعهود الدولية والاستراتيجيات الوطنية، وتوزيعها على المؤسسات التعليمية والثقافية والمكتبات العامة (سواءً ورقيًا أو إلكترونيًا) حتى تكون متاحة للعامة لتبصيرهم بتلك الحقوق وكيفية ممارستها.

3. **توافر السياق السياسي الملائم وانفتاح المجال العام، وهما شرطان ضروريان لإعمال الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية،** خاصة مع تنامي الوعي العام بالحقوق الأساسية لكافة المواطنين. وفي ظل سياق التوعية بالترويج لتكامل الحقوق يتعين تبصير كل الأطراف المعنية بالتطبيق بأن قيام السلطات بإجراءات إيجابية في شأن تطبيق الحقوق الأساسية وحمايتها لن يكتمل دون إدراك ضرورة الامتناع عن الإجراءات السلبية التي قد تقوم بها بعض الأجهزة الرسمية.

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام 2018 كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشئون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلاً عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولاً- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

جميع حقوق الملكية الفكرية محفوظة ونافذة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861
/ecsstudies

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

100 شارع الميرغني, مصر الجديدة,القاهرة،مصر

/ecsstudies